# المدرسة المالكية العراقية في مرحلة ازدهارها

د. يحيى سعيدي
كلية العلوم الإسلامية ـ جامعة الجزائر ـ

كانت العراق بلاد الخلافة مسرحا لتيارات فكرية ومذاهب عقائدية متعددة، متنافسة، متقاتلة، وقد ألقى أصحاب مالك بدلوهم بين الدلاء، فقالوا كلمتهم،ورفعوا أصواتهم، وبينوا آراءهم، ودفعوا عن مذهب إمامهم، وتناولوه درساً ومدارسةً وتدريساً، حتى ازدهر وبلغ أوْجَه، وفاز برضى الحاكمين وإقبال المحكومين، وكانت له في البلاد جولة دامت نحو قرنين كاملين.

فعرف مذهب إمام دار الهجرة توسعاً وازدهاراً في الأصول والفروع على يد أعلام مشاهير خلد لنا التاريخ ذكرهم.

ولعل المالكيين المشارقة هم الذين وضعوا الأسس الأولى للمذهب وأصوله التي بنى عليها المغاربة فيما بعد.

لقد انتشر المذهب المالكي في العراق، وازدهر خصوصاً في البصرة وبغداد، بواسطة أصحاب مالك رحمهم الله ومنهم:

عبد الله بن المبارك[1] وعبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ) [2]، وعبد الله بن مسلمة القعنبي (ت220هـ) [3]ثم بأتباعهما، كابن المعذل[4] ويعقوب بن أبي شيبة (ت262هـ) [5] وغيرهما، ثم بأتباعهما من أسرة آل حماد بن يزيد[6].

ثم تلت تلك الكوكبة طبقة أخرى من الأعلام، حملوا راية المذهب وعززوه بنشاطهم ومؤلفاتهم، حتى قال القاضي عياض: (أركان المذهب المالكي في العالم الإسلامي أربعة: سحنون والقاضي إسماعيل والأبهري وابن أبي زيد القيرواني) [7]. وقيل من جهة أخرى (لولا الشيخان والمحمدان والقاضيان لذهب المذهب)، فالشيخان ابن أبي زيد القيرواني وأبو بكر الأبهري والمحمدان محمد بن سحنون ومحمد بن المواز المصري والقاضيان أبو محمد عبد الوهاب وأبو الحسن ابن القصار البغداديان) [8].

والملاحظ أن نصيب العراقيين في كلتا المقولتين هو النصف.

وقد عرف المذهب المالكي طوال القرنين الثالث والرابع ازدهاراً كبيراً وانتشاراً واسعاً ببغداد والعراق، وتفوق على كافة المذاهب الأخرى، وآلت إليه مناصب القضاء والفتيا[9].

من أشهر علماء هذه المرحلة:

**أولا**: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد (ت282هـ)

الإمام العلامة الموسوعي النحرير، المعروف بالإتقان والتحرير، الفقه المالكي المجتهد المبرز.

---

(**1**) عبد الله بن المبارك، المحدث الفقيه، أصله من مرو، سكن العراق، روى الموطأ وتفقه على مالك توفي سنة 118 هـ بمدينة هيت. انظر في ترجمته ترتيب المدارك(300/1 - 309)، شجرة النور الزكية ص57 و58.

(**2**) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري يكنى أبا سعيد، لازم مالكا فأخذ عنه كثيراً من الفقه والحديث، وكان يذهب إلى قوله، تفقه به ثلة من علماء المالكية كعبد الله بن وهب المصري، ويعقوب بن إسماعيل بن حماد، ذكر له من المؤلفات كتاب السنة والفتن توفي بالبصرة سنة 198هـ انظر ترتيب المدارك (399/1 - 403).

(**3**) هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي لزم مالكاً عشرين سنة حتى قرأ عليه الموطأ، كان له أثر واضح في التمكين للمذهب المالكي ونشره بالعراق وممن تتلمذ عليه القاضي إسماعيل بن إسحاق توفي سنة (220هـ) وقيل (221هـ)، انظر: ترتيب المدارك (198/3 - 201).

(**4**) هو أبو الفضل أحمد بن المعذل الكوفي أصلاً البصري سكناً، الإمام الحجة الفقيه المبرز، المتكلم النظار، أخذ عن عبد الملك بن الماجشون، ومحمد بن مسلمة، وتفقه به جماعة من كبار المالكية، له مصنفات منها كتاب الحجة، وكتاب الرسالة توفي سنة 230هـ انظر في ترجمته: ترتيب المدارك (550/1 - 558).

(**5**) هو أبو يوسف يعقوب بن أبي شيبة بن الصلت، الإمام المحدث، الفقيه المبرز البارع في المذهب وصاحب التآليف الجديدة فيه، تفقه بابن المعذل، وأصبغ بن الفرج، وغيرهما من كبار أصحاب مالك، توفي رحمه اله سنة 262هـ، انظر: ترتيب المدارك (150/4 - 154)، شجرة النور ص65.

(**6**) كان لفقهاء آل حماد عموماً أثر فعال في تثبيت وترسيخ دعائم المذهب المالكي بالعراق، وتحديد معالمه، وتقعيد قواعده فقد أسهموا بحظ وافر ونصيب كبير في البناء الفقهي والأصولي للمدرسة المالكية العراقية، وتبوأ المذهب المالكي في عهدهم مكانة أسمى وأعلى من ذي قبل، و يعتبر يعقوب بن إسماعيل بن حماد أول أفراد هذه الأسرة نشراً للمذهب بالعراق، وممن تفقه به القاضي إسماعيل، وأخوه أبو إسماعيل حماد بن إسحاق. انظر تاريخ بغداد (275/14)، ترتيب المدارك(558/1 - 560)، الديباج (282/1)، شجرة النور الزكية ص65.

(**7**) نقلاً عن تاريخ المدرسة المالكية بالمشرق للدكتور أحمد باكير، ص101.

(**8**) اصطلاح المذهب ص350.

(**9**) انظر: اصطلاح المذهب عند المالكية للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي ص67.

قال أبو إسحاق الشيرازي: (كان إسماعيل جمع القرآن وعلم القرآن، والحديث وآثار العلماء، والفقه، والكلام، والمعرفة بعلم اللسان، وكان من نظراء المبرد في علم كتاب سيبويه، وكان المبرد يقول: "لولا اشتغاله برئاسة الفقه والقضاء، لذهب برئاستنا في النحو والأدب")[1].

تتلمذ القاضي إسماعيل على نخبة من الأئمة الكبار الفطاحل، منهم علي بن المديني، وأبو الوليد الطيالسي، وأبو بكر ابن أبي شيبة، والقعنبي، وغيرهم...وتفقه بجماعة، منهم ابن المعذل الفذ الذي كان القاضي إسماعيل يرى نفسه محظوظاً بالتفقه عليه ويفتخر بذلك، فقد حكى عنه أنه كان يقول: (أفخر على الناس برجلين بالبصرة: أحدهما بن المعذل يعلمني الفقه، وعلي بن المديني يعلمني الحديث)[2].

وحظي بالتتلمذ على القاضي إسماعيل جم غفير من طلبة العلم الذين أدركوا شأوه ومكانته العلمية السامقة، فقصدوه من جهات متعددة ومن هؤلاء : موسى بن هارون الحافظ، وأبو القاسم البغوي، والنسائي، والفرياني، وقاسم بن أصبغ الأندلسي، وخلق كثير[3].

وقد اجتمع لمترجمنا من العلم والمعرفة والفضل ما تفرق في أسلافه من مالكية العراق، فقد كان علما فذاً متميزاً نابغة، انفرد بالإمامة في وقته، وفاق أهل عصره في كثير من العلوم وفي مقدمتها: علم الفقه الذي أحرز دقائقه وملك ناصيته، وقنص شوارده وأبرز حقائقه، حتى منح ألقابا وأوصافاً لم يوصف بها أحد من أقرانه، فهو شيخ الإسلام كما وصفه الذهبي و"شيخ المالكية في وقته"، و"إمام تام الإمامة يقتدى به" على حد تعبير أبي محمد بن أبي زيد.

هذا وقدم الشيخ إسماعيل للمذهب المالكي في العراق خدمات جليلة فمكث طويلا يبسطه ويشرحه ويلخصه، ويحتج له، ويحدد معالمه، ويظهر محاسنه، ومزاياه وخصائصه، ويدعوا إليه ويرغب فيه[4]، وينشر منه ما لم يكن بالعراق في وقت من الأوقات، حتى اعتبره بعض أهل العلم المؤسس الأول للفرع المالكي بالعراق، وإن كان هذا فيه مجانبة للحق فقد وجد قبله أئمة كبار أسهموا جميعاً في وضع الحجر الأساس لبناء المدرسة المالكية العراقية كابن مهدي العنبري (ت198هـ) وابن المعذل (ت230هـ) وغيرهما، ثم جاء إسماعيل القاضي فرسخ جذور هذه المدرسة ووطد دعائمها، وأعلى شأنها، ورفع لواءها وبوأها المكانة السامية اللائقة بها.

وقد خلف الإمام آثاراً علمية جليلة القدر غزيرة الفائدة قال فيها القاضي عياض: (كثيرة مفيدة أصول في فنونها)[5]. نذكر منها:

1 ـ المبسوط: ويسميه البعض المبسوطة، وهو من أهم مصادر الفقه المالكي وأعظمها قدراً وأرفعها شأناً، ويعتبر أحد الدواوين الفقهية السبعة المشهورة المعتمدة في المذهب إضافة إلى المدونة والموازية، والعتبية والواضحة والمختلطة والمجموعة. ومن خلال المبسوط عرفت طريقة المالكية البغداديين في الفقه والتأليف[6].

2 ـ مختصر المبسوط

3 ـ الرد على أبي حنيفة.

4 ـ الرد على الشافعي في مسألة الخمس وغيرها.

5 ـ الرد على محمد بن لحسن الشيباني في مائتي جزء ولم يتمه.

6 ـ كتاب الفرائض.

7 ـ كتاب الأصول.

---

(1) طبقات الفقهاء، للشيرازي ص166، 167، وانظر الديباج (285/1).
(2) طبقات الفقهاء ص166، وانظر: ترتيب المدارك (279/4).
(3) انظر: ترتيب المدارك (278/4)، سير أعلام النبلاء(339/13)، الديباج المذهب(284/1).
(4) قال أبو حاتم القاضي الحنفي : (لبث إسماعيل أربعين سنة يميت ذكر أبي حنيفة من العراق) انظر: ترتيب المدارك (280/4).
(5)ترتيب المدارك (292/4).
(6) اصطلاح المذهب ص154.

8 ـ أحكام القرآن وهو كتاب كبير الحجم، لم يسبق أحد من أصحابه إلى مثله كما ذكر الخطبيب البغدادي في تاريخه، وقد طبع حديثاً[1].

**ثانياً**: أبو بكر بن عبد الله بن صالح الأبهري التميمي(ت375هـ)

إمام المالكية في عصره، جمع بين القراءات وعلو الإسناد، والفقه الجيد، كما قال الشيرازي، وكان معظما عند سائر علماء زمانه، لا يشهد محضراً إلا كان المقدم فيه، ووصفه ابن مفرج العنسي بأنه: (القائم برأي مالك بالعراف في وقته).

وحكى بعضهم قوله: كتبت بخطي المبسوط، والأحكام لإسماعيل، وأسمعة ابن القاسم وأشهب وابن وهب، وموطأ مالك، وموطأ ابن وهب، ومن كتب الفقه والحديث نحو ثلاثة آلاف جزء بخطي، ولم يكن لي قط شغل إلا العلم، ولي في جامع المنصور ببغداد ستون سنة أدرس الناس وأفتيهم وأعلمهم سنن نبيهم صلى الله عليه وسلم.

ونقل عنه بعضهم أنه قرأ مختصر ابن عبد الحكم خمسمائة مرة، والأسدية خمساً وسبعين مرة، والموطأ خمساً وأربعين مرة، ومختصر البرقي سبعين مرة، والمبسوط ثلاثين مرة.

تفقه ببغداد على القاضي أبي عمر وابنه أبي الحسين، وأخذ عن القاضي أبي الفرج، وابن المنتاب، وغيرهم من الأئمة الأجلاء.

وأخذ عنه جماعة منهم: أبو بكر بن الجهم، والبغوي، وأبو زيد المروزي، وتفقه عليه جم غفير من النجباء منهم: أبو سعيد القزويني، وأبي القاسم بن الجلاب، والقاصي أبي الحسن بن القصار، وابن خويز منداد البصري، وأبي محمد الأصيلي.

وقيل في مترجمنا: كان أكثر الجميع أصحاباً، وأفضلهم أتباعاً، وأنجبهم طلاباً.

وقد خلف آثاراً علمية غزيرة قيمة من ذلك: شرح المختصر الصغير والكبير لابن عبد الحكم، وهاذين الشرحين كانا يمثلان عملا علمياً ضخماً، خاصة وأن في المختصرين نفسيهما نحو عشرين ألف مسألة[2].

وكتاب مسلك الجلالة في مسند الرسالة، وكتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل المدينة، وكتاب الرد على المزني، ومسألة الجواب والدلائل والعلل، توفي رخمه الله سنة 375هـ ، وقيل سنة 395هـ[3].

ثالثاً: أبو القاسم عبيد الله بن الحسن البصري المعروف بـ: (ابن الجلاب) (ت378هـ)

الإمام العلامة، الفقيه الأصولي. تفقه بالقاضي أبي بكر الأبهري، وكان من أحفظ أصحابه وأنبلهم.

قال الذهبي: (كان أفقه المالكية في زمانه بعد الأبهري، وما خلف ببغدادفي المذهب مثله) وتفقه به القاضي عبد الوهاب البغدادي وغيره من الأئمة الكبار، له تآليف عدة منها:

كتاب في مسائل الخلاف، شرح المدونة، وكتاب التفريع في المذهب، مشهور معتمد جامع لكل أبواب الفقه في العبادات والمعاملات على المذهب المالكي صيغت في واحد وثلاثين كتاباً، ومسائله تبلغ ثمانية عشر ألف[4].

توفي رحمه الله تعالى منصرفه من الحج في آخر سنة 378هـ[5].

رابعاً: أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بـ: (ابن القصار) (ت398هـ)

الفقيه المالكي الكبير، الأصولي النظار من كبار تلامذة أبي بكر الأبهري وبه تفقه.

قال عنه تلميذه أبو ذر الهروي: (هو أفقه من رأيت من المالكيين) وبه تفقه القاضي عبد الوهاب البغدادي، وابن عمروس، وغيرهما، له كتاب في مسائل الخلاف كبير، لا يعرف المالكيين

---

(**1**) انظر: تاريخ بغداد (159/8)، ترتيب المدارك (294/4)، سير أعلام النبلاء (16/13).

(**2**) انظر: ترتيب المدارك(188/6)، اصطلاح المذهب ص232.

(**3**)انظر في ترجته : تاريخ بغداد(462/5)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص168 - 169، ترتيب المدارك (183/6 - 192)، الديباج المذهب (206/2 - 210)، شجرة النور الزكية ص91.

(**4**) مقدمة محقق التفريع (107/1)، اصطلاح المذهب ص235.

(**5**)انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص170، ترتيب المدارك (76/7)، الديباج (461/1)، شجرة النور الزكية ص92.

كتاب في الخلاف أحسن منه "عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار" وهو كتبا فقه مقارن يستعرض فيه مؤلفه بأسلوب سهل متقن مركز آراء المذاهب المختلفة وأدلتهم، ثم يذكر أدلة المالكية باسطاً الكلام على أوجه النظر المختلفة فيما يعرض من أدلة، مناقشاً لها مناقشة دقيقة عميقة، تدل دلالة واضحة على اطلاعه وتعمقه في دراسة المذاهب المختلفة[1].

ولي قضاء بغداد، وتوفي رحمه الله تعالى سنة 398هـ[2].

خامساً: القاضي أبو بكر الباقلاني (ت403هـ)

أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر البصري ثم البغدادي، المعروف بابن الباقلاني القاضي الملقب بـ "شيخ السنة" و"لسان الأمة" إمام المتكلمين على مذهب أهل السنة وطريقة أبي الحسن الأشعري، وعالم عصره، وشيخ المالكية في وقته.

درس الأصول على أبي بكر بن مجاهد صاحب أبي الحسن الأشعري، وتفقه بأبي بكر الأبهري، وأخذ عن غيرهما من العلماء الفطاحل الأجلاء.

تخرج به أئمة كبار من أمثال أبي ذر الهروي، وأبي عمران الفاسي، والقاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي.

صنف تصانيف كثيرة بديعة في الكلام وغيره منها:

1 ـ الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة.

2 ـ المقدمات في أصول الديانات.

3 ـ شرح أدب الجدل.

4 ـ شرح اللّمع.

5 ـ الأصول الكبير في الفقه.

6 ـ التقريب والإرشاد في أصول الفقه، ثم اختصره.

توفي رحمه الله تعالى سنة 403هـ[3].

سادساً: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي القاضي (422هـ)

الإمام الألمعي، العلامة المتبحر، الفقيه المبرز، الأصولي المكين، النظار المتفنن، الأديب الشاعر، كان نسيج وحده، وفريد وقته، وشيخ المالكية في عصره، وأحد أبرز رواد المدرسة الفقهية المالكية بالعراق.

سمع من أبي عبد الله العسكري، وأبي عمر الهاشمي محدث البصرة، كما صح سماعه عن أبي بكر الأبهري، وأبي الحسن بن الصلت، وتفقه على كبار أصحاب الأبهري من أمثال أبي الحسن القصار، وأبي القاسم ابن الجلاب، ودرس الفقه والأصول والكلام عن القاضي أبي بكر الباقلاني.

روى عنه عبد الحق بن هارون الفقيه، وأبو بكر الخطيب البغدادي، وجماعة، وعليه تفقه أبو الفضل محمد ابن عبيد الله بن عمروس، وأبو الفضل مسلم بن علي الدمشقي وغيرهما.

ألف في المذهب والخلاف والأصول تآليف كثيرة، بديعة مفيدة منها: النصرة لمذهب إمام دار الهجرة، المعونة لدرس مذهب عالم المدينة، الإشراف على مسائل الخلاف، التلقين، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، شرح المدونة لم يتم، عيون المسائل في الفقه، التلخيص في أصول الفقه، الفروق في مسائل الفقه، وغيرها[4].

(وقد اتسمت كتبه بتبنيها لمبادئ وقواعد الترجيح القيروانية المصرية، ولذا فكتبه تعتبر جسراً يربط بين آراء الفرع المالكي العراقي، وترجيحات الفرع المصري القيرواني، وكان للاهتمام الذي أولاه لكتب عميد المدرسة القيروانية ابن أبي زيد في شرحيه على الرسالة والمختصر قدر كبير من

---

(1) اصطلاح المذهب ص261.

(2)انظر: تاريخ بغداد (41/12)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص170، ترتيب المدارك (70/7) الديباج (100/2) سير أعلام النبلاء (107/17 - 108).

(3)انظر: تاريخ بغداد (379/5)، ترتيب المدارك (44/7 - 70)، سير أعلام البلاء (190/17 - 193)، شجرة النور الزكية ص92 - 93.

(4) انظر: تفصيل الكلام عن مؤلفاته في اصطلاح المذهب ص273 - 275.

العرفان لدى علماء المدرسة القيروانية، ظهر واضحاً في ترحيبهم وتقديرهم لكتب القاضي عبد الوهاب وآرائه كان من مظاهره النقل من كتبه والاستدلال بتوجيهاته، والأخذ بترجيحاته)[1].

ولي القاضي عبد الوهاب قضاء الدينور وبادرايا وباكستان من أعمال العراق، ثم رحل مضطراً إلى مصر وولي القضاء بها، فذاع صيته وانثالت في يده الرغائب، لكن إقامته بها لم تتجاوز أشهراً حتى وافته المنية عليه رحمة الله سنة422هـ.

وما أن حل القرن الخامس حتى استفحل النزاع بين المذاهب الدينية، حتى السنية منها، وقويت شوكة الشافعية الذين شنوا حرباً على كل المذاهب الأخرى، وتقربوا إلى الخليفة بواسطة رئيسهم أبي حامد الإسفراييني لإزاحة المالكية من المناصب العامة، وكان آخرهم القاضي عبد الوهاب المالكي ولم يظهر بعد ذلك إلا من حين لآخر عند بروز أحد فقهائه اللامعين، وكان آخرهم في النصف الثاني من القرن الثامن ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عسكر البغدادي (ت796هـ) الذي ولي قضاء بغداد وحسبتها كما تولى التدريس بالمدرسة المستنصرية.

عوامل ازدهار المدرسة العراقية

لقد اسهمت عوامل متعددة في انتشار المذهب وازدهاره، ومن أهم هذه العوامل:

**أولاً**: احتضان الدولة العباسية للمذهب المالكي وتوليتها أئمته القضاء

فقد ولوا القضاء عددا كبيراً من أسرة آل حماد المالكية وغيرهم كإسماعيل القاضي الذي تولى القضاء (مدة اثنتين وثلاثين سنة، وقيل نيفاً وخمسين سنة ما عزل عنه إلا سنتين)[2]، وابن عمه أبي عمر محمد بن يوسف الذي تولى القضاء من وفاة القاضي إسماعيل (ت282هـ) إلى مماته سنة (ت320هـ) ما عزل عنه إلا أيام فتنة ابن المعتز[3].

ثانياً: التدريس ونشر العلم

وقد اعتنى به أئمة المالكية البغداديون اعتناء كبيراً، فقد كانت حلقاتهم في بغداد والبصرة مشهورة من لدن ابن القعنبي، وابن المعذل، والقاضي اسماعيل، إلى أيام الأبهري الذي جعله شغله الشاغل ومهنته التي لا يبغي بها بديلاً، يقول الأبهري ـ رحمه الله ـ: (كتبت بخطي المبسوط، والأحكام لإسماعيل القاضي وأسمعة ابن القاسم وأشهب وابن وهب وموطأ مالك، وموطأ ابن وهب، ومن كتب الحديث والفقه ثلاثة آلاف جزء، ولم يكن لي قط شغل إلا العلم، ولي في هذا الجامع [يعني جامع المنصور ببغداد] ستون سنة أدرس الناس وأفتيهم وأعلمهم سنن نبيهم صلى الله عليه وسلم)[4].

وقال أيضاً: (قرأت مختصر ابن عبد الحكم خمسمائة مرة، ومختصر البرقي[5]، خمسين مرة، والأسدية[6] خمساً وسبعين مرة، والموطأ خمساً وأربعين مرة)[7].

وما تلميذه أبو بكر الباقلاني عنه ببعيد، فقد ذكروا أنه كانت له حلقة عظيمة بجامع المنصور ببغداد[8].

**ثالثا**:مجالس المناظرة

كان أئمة المذهب يجتمعون لمناقشة القضايا المطروحة في الفقه، ثم يخرجون منها برأي موحد، ويبدو أنها كانت سنّة متبعة عند أئمة المالكية البغداديين فقد ذكروا في ترجمة القاضي أبي عمر

---

**(1)** انظر: اصطلاح المذهب ص271.
**(2)** الديباج (287/1).
**(3)** المدارك (10/5 - 12)، (299/4) ، وابن المعتز هو: عبد الله بن المعتز، أحد خلفاء بني العباس، تولى الخلافة يوماً وليلة، فقتل سنة 296هـ.
**(4)** المدارك (186/6).
**(5)** هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، مولى بني زهرة (ت249هـ)، انظر: المدارك (180/4 - 181).
**(6)** نسبة إلى أسد بن الفرات.
**(7)** المدارك (186/6).
**(8)** الديباج (228/2).

محمد بن يوسف أنه (كان يتناظر بين يديه أئمة المذهب)[1]، كما ذكروا أن أصحاب أبي بكر الأبهري كانوا (يجتمعون عند أبي الحسن بن أم شيبان للنظر)[2].

ولا شك أن تدارس المسائل، ومناقشتها تقسيماً واستدلالاً وتصحيحاً، خصوصاً من طرف أئمة، وبين يدي إمام في العلم وفق منهج معين، من شأنها أن تساهم في بناء ذلكم المنهج وازدهاره.

رابعا: الانفتاح على المذاهب الأخرى وعدم التعصب

ولعل مما أسهم في انتشار المذهب المالكي وترسيخه في العراق، تفتح أصحابه على المذاهب الأخرى وعدم تعصبهم ضدها، مما فسح المجال في قلوب الناس، فنال أصحابه الاحترام والحظوة لديهم، جاء في ترتيب المدارك في ترجمة الأبهري رحمه الله (..ولم يعط أحد من العلم والرئاسة فيه، ما أعطي الأبهري في عصره من المؤالفين والمخالفين)، (ولقد كان أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا اختلفوا في أقوال أئمتهم، يسألونه فيرجعون إلى قوله، وكان يحفظ قول الفقهاء حفظاً مشبعاً)[3].

وجاء أيضاً: (سئل الأبهري أن يلي القضاء فامتنع، فاستشير فأشار بأبي بكر الرازي[4] ...وكان حنفي المذهب)[5].

خصائص المدرسة المالكية العراقية في هذه المرحلة

يمكن إبراز أهم خصائص ومميزات هذه المدرسة إبان هذه المرحلة في ما يأتي:

أولا: على مستوى المصادر المعتمدة

اشتهرت كل مدرسة باعتماد مصادر معينة في التدريس والتأليف والتصنيف، فمالكية القيروان وإفريقية والأندلس اعتمدوا على المدونة والواضحة، والعتبية، ومختصرها لابن أبي زيد القيرواني وملخصها الموسوم بـ التهذيب لأبي سعيد البرادعي، عرف مالكية العراق بالاعتماد على مختصر عبد الله بن عبد الحكم، وعلى هاذين الكتابين مع غيرهما عن مالك معول البغداديين من المالكية في المدارسة[6].

وترجع أسباب عناية مالكية العراف بمختصر ابن عبد الحكم إلى أمرين أساسيين هما:

الأول: القيمة العلمية لهذا المصدر الفقهي الأصولي، فهو كتاب جليل شهير المناقب غزير الفوائد يعد من أمهات كتب الفقه المالكي جمع فيه صاحبه سماعاته من مالك وبعض كبار أصحابه كابن القاسم وابن وهب وأشهب، يحوي ثماني عشرة ألف مسألة.

الثاني: المكانة العلمية السامقة المتميزة التي كان يتبوأها صاحب الكتاب، فهو إمام جليل ثقة، انتهت إليه رئاسة المذهب بمصر بعد أشهب، قال عنه ابن حبان: (عبد الله بن عبد الحكم ممن تفقه على مذهب مالك وفرّع على أصوله)[7]. وقال ابن عبد البر: (كان رجلا صالحاً ثقة، محققا لمذهب مالك)[8].

ثانيا: على مستوى المنهج

يقول الإمام شهاب الدين أحمد المقري محددا بعض الخصائص المنهجية للمدرسة المالكية العراقية في تناول مسائل المدونة: (وقد كان للقدماء رضي الله عنهم في تدريس المدونة اصطلاحان[9]:

اصطلاح عراقي واصطلاح قروي ـ نسبة إلى القيروان، فأهل العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل المدونة كالأساس، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب ـ يعني

---

(1) ترتيب المدارك (4/5).
(2) المدارك (194/6)، وأبو الحسن بن أم شيبان هو: محمد بن صالح بن محمد ، ولي قضاء الكوفة وقضاء بغداد توفي سنة 369هـ، انظر ترتيب المدارك (194/6).
(3) ترتيب المدارك (186/6).
(4) هو أحمد بن علي المعروف بالجصاص، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في عهده، وله مؤلفات منها أحكام القرآن، وشرح مختصر الطحاوي، توفي سنة 370هـ، البداية والنهاية (256/11).
(5) ترتيب المدارك (188/6).
(6) انظر مقدمة المحقق للتفريع (94/1)، اصطلاح المذهب ص155.
(7) الثقات لابن حبان (347/8).
(8) ترتيب المدارك (363/3).
(9) ويقصد بالاصطلاح ما يعبر عنه اليوم بالمنهج.

المدونة ـ بتصحيح الروايات ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى إفراد المسائل وتحرير الدلائل، على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين.

وأما الاصطلاح القروي، فهو البحث عن ألفاظ الكتاب، وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات، وبيان وجوه الاحتمالات، والتنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار، وضبط الحروف على حسب ما وقع في السماع، وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها)[1].

ويستفاد من كلام هذا العالم ما يتميز به منهج العراقيين عن غيرهم، وهو تفريعهم لمسائل المدونة بإفراد كل مسألة بالذكر ، ثم الاستدلال لكل مسألة بما لها من الأدلة ـ ويشمل هذا أدلة الكتاب والسنة وأدلة النظر والقياس ـ مع تحرير هذه الأدلة على طريقة أهل الجدل والأصول، وهي الطريقة التي كانت شائعة عندهم، سواء في حلق العلم أو فيما يضعونه من مؤلفات[2].

ولا شك أن هذه الطريقة تمتاز بالتنظيم الفكري للمادة العلمية أكثر من الأخرى، وفيها من تسهيل المتابعة والتشويق إليها ما ليس في غيرها.

ويمكن تلخيص هذا المنهج في النقاط الآتية:

الأولى: الإكثار من تفريع المسائل الفقهية، وذلك بانتهاج أسلوب الفقه الفرضي أو التقديري الذي عرف به أهل العراق عموماً، وخاصة الأحناف، نظراً للمستوى الحضاري المتميز الذي عرفته بغداد، بسبب المدينة المتطورة، خصوصاً في القرن الثالث والرابع، والتنوع البشري وما يحمل من عقليات متنوعة، إضافة إلى تكاثر الحوادث والنوازل الطارئة، بسبب الغنى المادي والازدهار الحضاري[3].

الثانية: الإكثار من الاستدلال للمسائل الفقهية، وهو المنهج القائم على أساس إيراد المسائل الفقهية مقرونة بأصولها ومصحوبة بأدلتها النقلية والعقلية. وقد يرجع ذلك إلى منهج تأليف الموطأ، وهو منهج قائم على أساس بناء الفروع على الأصول، ولما كان لرواة الموطأ من المالكيين السبق في تعريف العراقيين بمذهب مالك ونشره بين أوساطهم، كان من الطبيعي أن يتأثر منهج التأليف عند أهل العراق بهذه الخاصية المنهجية[4].

الثالثة: التركيز على أسلوب الحجاج الجدلي في تحرير الأدلة ومناقشة المخالفين[5].

والرد عليهم، وتفنيد مستنداتهم وحججهم، ودحض شبهاتهم، وكانوا في ذلك متأثرين بالبيئة العلمية لبلادهم، التي كانت تزخر بالنشاط الفكري المكثف، لكثرة العلوم والمعارف الإنسانية، وكذلك التيارات العلمية المختلفة.

وقد ساير فقهاء هذه المدرسة هذا الوضع فانتهجوا أسلوب الجدل والأدلة العقلية في مناقشاتهم وردودهم على المخالفين لهم وخاصة من الأحناف والشافعية.

وإذا استعرضنا عناوين المؤلفات العلمية في هذه المرحلة نتأكد من صحة هذه الخصيصة ومن هذه الكتب:

1 ـ كتب مستهدفة، ومنها:

ـ الرد على أبي حنيفة للقاضي إسماعيل بن إسحاق.

ـ الرد على الشافعي في مسألة الخمس وغيره للقاضي إسماعيل بن إسحاق.

ـ الرد على المزني للقاضي عبد الوهاب.

ـ كتاب الرد على ابن علية فيما أنكره على مالك لأبي جعفر الأبهري (ت365هـ).

2 ـ كتب الخلاف العالي، ومنها:

---

**(1)** أزهار الرياض في أخبار عياض (22/3)، وانظر: اصطلاح المذهب ص198 ـ 199.

**(2)** انظر: منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، للدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر، بمجلة الأحمدية العدد الثاني، ص139، اصطلاح المذهب عند المالكية ص67.

**(3)** انظر بحث: المدرسة المالكية العراقية النشأة والمميزات للدكتور حميد لحمر، أعمال الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب البغدادي (495/1).

**(4)** بحث المدرسة المالكية العراقية النشأة والمميزات للدكتور حميد لحمر، أعمال الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب البغدادي (466/1).

**(5)** انظر: المدرسة الفقهية المالكية بالعراق للدكتور عبد المنعم التمسماني، أعمال الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب البغدادي (459/1).

ـ كتاب كبير في الخلاف لأبي بكر بن خويز منداد.
ـ أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة للقاضي عبد الوهاب.

الرابعة:الاهتمام بالتقعيد الفقهي والتخريج على أصول المذهب: اهتم مالكية العراق في هذه المرحلة بفن التقعيد، فكانت عنايتهم متجهة إلى تأصيل الأصول وتقعيد القواعد، فنظروا في فتاوى مالك وأقواله، وبحثوا في أدلته ومصادره فاستخلصوا القواعد الأصولية والفقهية التي بنى عليها مالك فقهه، وإن كان لم ينص عليها. وأمكن معرفة ذلك من آثارهم التي وصلت إلينا ومنها:

ـ اللُّمع في أصول الفقه للقاضي إسماعيل بن إسحاق
ـ كتاب التقريب والإرشاد في أصول الفقه لأبي بكر الباقلاني.
ـ كتاب الإشراف على مسائل للخلاف للقاضي عبد الوهاب.
ـ عيون الأدلة للقاضي أبي الحسن بن القصار.
ـ التفريع لأبي القاسم بن الجلاب.

كما اهتموا بتخريج المسائل الجزئية التي لم يرد فيها نص عن الإمام وإلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية عنه، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده[1].

وتظهر فائدة التخريج في إيجاد الحلول المناسبة للأحداث الطارئة والنوازل الجديدة التي يواجهها الفقيه أو المفتي، وكتابي الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب والتفريع لابن الجلاب مليآن بهذا النوع من التخريج.

قائمة المصادر والمراجع

1 ـ البداية والنهاية للإمام أبي الفداء اسماعيل ابن كثير القيسي الدمشقي(ت774هـ)، منشورات مكتبة المعارف ـ بيروت ـ لبنان.

2 ـ التفريع في الفقه لابن الجلاب المالكي ط1(1408هـ ـ 1988)، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

3 ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي(ت463هـ) طبعة(1349هـ ـ 1931م) مطبعة السعادة ـ القاهرة ـ مصر.

4 ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي(ت544هـ)، تحقيق د/أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة ـ بيروت ـ لبنان.

5 ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي فرحون، تحقيق د/محمد الأحمدي (د.ت.ط)، دار التراث ـ القاهرة ـ مصر.

(1) والتخريج بهذا المعنى هو الذي تكلم عنه الفقهاء والأصوليون في مباحث الاجتهاد والتقليد، وفي الكتب المتعلقة بأحكام الفتوى، انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، للدكتور الباحسين.

6 ـ سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقوسي، الطبعة الأولى (1405هـ ـ 1985م) مؤسسة الرسالة ـ دمشق.
7 ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف (د.ت.ط) طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.
8 ـ طبقات الفقهاء لأبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي الشافعي(ت476هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس الطبعة الثانية (1401هـ ـ 1981م) دار الرائد العربي ـ بيروت ـ لبنان.
9 ـ منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، للدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر، بمجلة الأحمدية العدد الثاني
10 ـ المدرسة المالكية العراقية النشأة والمميزات للدكتور حميد لحمر، أعمال الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب البغدادي
11 ـ المدرسة الفقهية المالكية بالعراق للدكتور عبد المنعم التمسماني، أعمال الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب البغدادي